المديونية العراقية وأثارها السياسية والاقتصادية على الدولة

إعداد

أ.د رضا عبد الجبار سلمان الشمري م.م لطيف كامل كليوي

كلية الآداب\جامعة القادسية كلية التربية\جامعة المثنى

المستخلص:

تواجه الدول النامية جملة مشاكل ومنها المديونية التي هي نتاج لاختلال الهيكل الاقتصادي لدولة ما ،بسبب فشل خطط التنمية الاقتصادية فضلا عن نقص التمويل اللازم لتطوير القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي لها .

وللمديونية آثار سياسية واقتصادية تمس بسيادة الدولة واستقلالها وهذا ما ينطبق على العراق الذي بات يتعرض للضغط الخارجي بسبب المديونية الهائلة التي ورثها عن النظام البائد .

ومما يزيد من تفاقم مشكلة المديونية العراقية هو الوضع السياسي العراقي غير المستقر فضلا عن تردي الوضع الاقتصادي والذي يحتاج إلى عمليات إصلاح وتطوير والابتعاد عن سياسة الاقتراض لكونها تكبل الدولة وتضعف من قوتها

المقدمة :

تعد المديونية واحدة من ابرز المشاكل التي واجهتها الدول النامية في العقود الأربعة الأخيرة ، فهي مؤشر على وجود مشكلات حقيقية في التمويل والتنمية . فالعجز المالي وفشل خطط التنمية الاقتصادية فيها هو الذي يقف خلف تفاقم هذه المشكلة .

والمديونية لم تعد ظاهرة ذات تأثير اقتصادي فقط ، بل أصبحت أثارها السياسية تمس سيادة الدولة واستقلالها ، فضلاً عن أثارها الاجتماعية على الفقراء وعلى الشرائح البسيطة في المجتمع ، وخاصة عندما تستثمر هذه الديون في مجال الإنفاق على الحروب وشراء السلع والمواد الكمالية والاستهلاكية ، وليس في مجال التنمية الاقتصادية كما فعل العراق الذي تعود مديونيته إلى الإنفاق الهائل على الحروب وعلى المشاريع العسكرية والاستهلاكية غير الإنتاجية للنظام البائد .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بتأثير المديونية العراقية على الوضع السياسي والاقتصادي في الدولة العراقية ، وأصبحت مشكلة معقدة إمام المسئولين في العراق بسبب تراكمها وضخامة حجمها ، مما

اضطر الجهات الرسمية إلى التحرك السياسي لإلغاء بعضها وجدولة البعض الأخر وتحويلها إلى نادي باريس وصندوق النقد الدولي . الذي يعرض شروطاً قاسية بحجة الإصلاح الاقتصادي .وظهر ذلك عندما تدخل صندوق النقد الدولي في زيادة أسعار الطاقة (البنزين) . والاعتراض على زيادة رواتب موظفو الدولة . ومما يزيد من مشكلة المديونية العراقية هو الوضع السياسي غير المستقر وتردي الوضع الاقتصادي وبخاصة القطاع النفطي الذي يعاني من مشكلة كبيرة في بنيته التحتية وحاجته إلى استثمارات كبيرة في مجالات التنقيب والاستخراج والتسويق والتصنيع ولان هذا القطاع له أهمية في تمويل مسيرة التنمية المأمولة في العراق الجديد ويعول عليه في سداد ما تبقى من الديون العراقية ، وهنا ينبغي إن لا نلجأ إلى مديونية جديدة خاصة وان النفط وعوائده المالية مرتبطة بالسوق العالمية التي لا تعتمد على العرض والطلب فقط بل تتأثر بالمضاربات والعوامل السياسية والعسكرية التي تؤثر على الاستقرار في مناطق إنتاج النفط وتسويقه.

فرضية البحث :

على الدولة العراقية إن تدرك الآثار السياسية والاقتصادية للمديونية وخاصة عند جدولتها في نادي باريس وصندوق النقد الدولي ، كما ينبغي أن لا تلجأ الدولة إلى سياسة الاقتراض لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في الوقت الحاضر والمستقبل ، لان الديون سوف تمنح وفق شروط تمس السيادة السياسية والاقتصادية ، ولهذا ينبغي إن نعّول على تطوير القطاع النفطي ورفع سقف الإنتاج العراقي للاعتماد عليه في تمويل ميزان المدفوعات العراقي في الوقت الحاضر ، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتنمية الحقيقية والشاملة وفق الرؤية والمصلحة الوطنية العراقية لكي لا نعول على القطاع النفطي فقط خاصة وان أسعار النفط في تذبذب مستمر نتيجة لعوامل وظروف سياسية وأمنية واقتصادية وإستراتيجية خارجية غير مسيطر عليها .

منهج البحث وهيكليته :

اعتمد الباحثان المنهج التحليلي المعتمد في الدراسات الجغرافية السياسية في كتابة هذا البحث وتم تحليل المعطيات المتوافرة عن هذا الموضوع ، تناولنا في المبحث الأول حجم المديونية ومصادرها . اما المبحث الثاني فقد تناولنا إطفاء المديونية العراقية وأثارها السياسي والاقتصادي وإمكانية تلافيها . كما تضمن البحث على مقدمة وخلاصة فضلاً عن قائمة بالهوامش والمصادر .

المبحث الأول

حجم المديونية العراقية ومصادرها الدولية

تلجأ الدول الى القروض عندما تواجه عجزاً في تمويل ميزان مدفوعاتها او تحتاج الى تمويل عملية التنمية الاقتصادية او تحتاجها في تمويل ميزانيتها العامة .وهذا ربما يفيدها اقتصادياً إذا ما نجحت في تمويل مشروعات إنتاجية مهمة يمكن ان تحقق لها فائضاً إنتاجيا ومردوداً اقتصادياً يساعدها في سداد هذه الديون ومستحقاتها مستقبلاً .

أما ديون العراق التي تعد سراً من أسرار النظام السابق فقد أنفقت على الحروب وشراء الأسلحة والمشاريع الاستهلاكية التي تخدم النظام السابق فهي تصنف ضمن فئة الديون القذرة او الديون المقيتة وهي الديون التي يتم التوقيع عليها بدون رضا وعلم الشعب ولا تصب في خدمة مصالحه مع معرفة النظام بذلك وإمعانه في مزيد منها . وتصنف الديون المقيتة الى ثلاثة أنواع هي(1):

1. الديون العدائية (العدوانية): وهي الديون التي تعد بصورة فعلية عدائية ضد مصلحة سكان مدينة او بلاد ما ، كما في حالة العدوان والغزو للدول الأخرى ومحاولات قمع الحركات الانفصالية والحروب الاستعمارية .
2. ديون الحرب: وهي الديون التي تترتب على دولة بموجب اتفاق لغرض تمويل حرب تخسرها في النهاية ، ولا يعد المنتصر ملزماً بإعادة دفع هذه الديون ونرى ان معظم ديون العراق مع دول الخليج تقع تحت هذا النوع .
3. ديون العالم الثالث التي لا تصب في مصلحة المواطنين وخاصة عندما تشكل عباً ثقيلاً على الدولة وبدون ان تعود عليها بالنفع .

ومن الجدير بالذكر إن أعلى الجهات المسئولة عن الجانب المالي في العراق لاتعلم بحجم هذه المديونية ، لان معظم الديون الثقيلة التي استلمها النظام السابق لتمويل الحرب مع إيران لم تمر بالبنك المركزي العراقي الذي لايعلم من سجلاته عنها القليل او الكثير (2).

ان ما طرح من ارقام عن حجم المديونية العراقية في وسائل الإعلام والتقارير الدولية غير الرسمية كان يتراوح بين 120 – 400 مليار دولار وهي مبالغ ضخمة جداً تفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي العراقي بكثير وهنا تبرز مشكلة هذا العرض والطرح لانه أضفى صفة شرعية عليها ، وجعل الباحثين والمعنيين بالشؤون العراقية يتناولونها في دراساتهم وابحاثهم . وهذا ليس في صالح العراق ، ولعل ما قامت به الولايات المتحدة بعد عام 2003 هو الاسوء عندما كلفت

وزير خارجيتها الأسبق السيد جيمس بيكر بالتحرك الدولي لإلغاء هذه الديون التي لم يتحقق من صدقيتها . وهل هي ديون حقيقية ام إعانات ام مساعدات قدمت للنظام السابق للاستمرار في حربه مع ايران .

ولعل هذا جزء مما خططت له الولايات المتحدة في بداية ادارتها للدولة العراقية التي تعرضت ، معظم وزاراتها ومؤسساتها للحرق وللنهب برعاية الجيش الامريكي الذي لم يحرك ساكناً ، ما عدا وزارة النفط التي قامت القوات الامريكية بحمايتها . وعلى اية حال ان هذا ليس الخطأ الوحيد الذي قامت به الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق عام 2003 ، بل عملت كل ما من شأنه ارباك الدولة العراقية وتفكيك مؤسساتها الادارية والمهنية التي ادخلت العراق في فوضى عارمة ، تبعتها تداعيات امنية وسياسية واجتماعية كادت ان تشعل فتيل الحرب الاهلية على مصراعيها .

إذن فالسؤال الكبير والمهم كم هو حجم المديونية العراقية ..؟ لقد حصل خلط ولبس بين الديون والتعويضات التي فرضت على العراق جراء غزوه الكويت سنة 1990، ولهذا ينبغي ان نميز بين الديون والتعويضات .

التعويضات :

وهي تمثل المبالغ التي ينبغي على الدولة العراقية دفعها الى دولة الكويت والى الشركات والمؤسسات والأفراد العاملين فيها . جراء ما لحق بهم من أذى سببه الغزو الهمجي الذي قام به النظام السابق

ففي عام 1991 تشكلت لجنة دولية للتعويضات بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن اذ قدمت الى اللجنة نحو (2686131) طلباً للتعويض بلغت قيمتها 325.5 مليار دولار ، إلا أنها صادقت على طلبات بلغت قيمتها نحو 52.4) مليار دولار (3).

إن سبب هذا الحذف يعود إلى كون معظم هذه الطلبات غير مشروعة إذ إن سكان الكويت سنة 1990 كانوا بحدود 2.125مليون نسمة (4). نسبة الكويتيين منهم 27% (5). أي ما يعادل (573.750) إلف نسمة ، وهذا يعني ان كل مواطن كويتي كبيرا كان ام صغيرا امرأة أو رجل قد قدم ٪7 طلب الى هذه اللجنة . اما اذا اعتبرنا ان كل من سكن الكويت عربياً او اجنبياً فأن مجموع ما قدمه هو بحدود 1.3 طلب . وبهذا فمعظم هذه الطلبات أخذت الطابع السياسي لكي تولد ضغطاً دولياً سياسياً واقتصادياً على النظام لكي تضعفه وتجعله مديوناً ولفترات زمنية طويلة جداً ، لان قيمة التعويضات الكلية والبالغة (325.5) مليار دولار وهي تعادل ما قيمته اكثر من 20 % من احتياطيات النفط العراقي باسعار 1990 .

وبموجب قرارات مجلس الامن ذي الرقم 678 الذي يقضي بان يدفع العراق تعويضات نقدية الى الدول والمؤسسات والافراد بنسبة 30% من عائدات النفط ، ثم تم تخفيضها فيما بعد الى 25% ومن ثم الى 5% عام 2003 بموجب القرار 1483 الصادر عن مجلس الأمن . ومن الجدير بالذكر ان ما تم اقتطاعه من العوائد النفطية منذ عام 1996 ولغاية 29 نيسان 2008 وهو أكثر من 24.3 مليار دولار ذهب الجزء الاكبر منها الى الكويتيين والى شركات وأشخاص من مصر والهند وسوريا وايران والسعودية والاردن(6).علما ان هناك مصادر تؤكد على ان حجم التعويضات الكلي يقدر 320 مليار دولار المثبت منها 148 مليار دولار (7).

حجم المديونية العراقية

ان حجم المديونية العراقية قبل عام 1973 كان بحدود 274 مليون دولار سنة 1970 وبعد الثورة النفطية وارتفاع أسعار النفط عامي 1973و 1979 تمكن العراق من تسديد ديونه وتمويل نفقاته وخططه الاقتصادية ، ولكن الديون اخذت تتزايد بعد عام 1980 عام اندلاع الحرب مع إيران . ففي عام 1995 بلغت مديونية العراق نحو 126 مليار دولار مشكلة نحو 161% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للسنة نفسها (8).

هنالك مصادر ترى بأن العراق قد خرج من حرب الخليج الأولى عام 1988 بمديونية تزيد على 50 مليار دولار (9). وهناك من يؤكد ان ديون العراق نهاية عام 1990 كانت بحدود 23مليار دولار ارتفعت الى مدى يتراوح بين 53-65 مليار دولار نهاية عام 2003 ، ولان كلفة خدمتها في عام 1990 كانت 1،1 مليار دولار ومنذ ذلك التاريخ وبعد فرض العقوبات الدولية ، لم يقم العراق بخدمة ديونه التي تراكمت عليها فوائد مركبة ، إضافة إلى فوائد تأخيرية جعلتها تصل الى ما يتراوح بين 53-65 مليار دولار وفقاً لارقام ومصادر موثوقة من البنك المركزي (10) . وهناك جهات أمريكية رسمية قدرتها بمدى يتراوح بين 100 - 127.7 مليار دولار وهي (وكالة الاستخبارات الامريكية CIA و وزارة الطاقة الأمريكية وسفارة الولايات المتحدة في لندن ومكتب الميزانية التابع للكونكرس والمصرف الدولي و مصرف التسويات الدولية سنة 2001)إذ قدرتها بنحو (125، 100، 120، 116، 127.7) مليار دولار وعلى التوالي ، إن التباين في الارقام يعود الى عدم الأتفاق بين العراق والدول المجاورة الخليجية والذي اعطته كمساعدات للنظام السابق في حرب الخليج الاولى (11) . اما وزير المالية العراقية الأسبق علي علاوي فقد صرح في 10/10/ 2005 ان المديونية العراقية هي بحدود 200 مليار دولار ، وتوزيعها بالشكل الاتي (55 مليار دولار تعويضات للكويت ومبلغ اخر مقداره 48مليار دولار للمملكة العربية السعودية و 40 مليار

دولار لنادي باريس والمبلغ المتبقي وهو 60 مليار دولار يتعلق بمديونية دول او مؤسسات اخرى (12). وربما يكون هذا التصريح من اسوء التوجهات الرسمية غير الدقيقة الذي يخلط بين التعويضات والديون ، وحتى أرقام المديونية ربما هي من أعلى الأرقام وعندما تنطلق من مسؤول رفيع المستوى سوف تكون وثيقة يعتمد عليها في مطالبة العراق بها وهذا ما ينبغي الا يتم لان الخلط بين الديون والمساعدات او الهبات او التعويضات تكون له تداعيات سياسية قد تؤثر سلبيا على علاقة العراق مع هذه الدول عند العودة الى الأرقام الحقيقية . ولكن تبين لنا ان حتى هذه الأرقام لم تكن موثوقة او تبين حقيقة حجم الديون العراقية التي يكتنفها الغموض لحد الان . اذ يتضح ان المدى 120 –130 مليار دولار واقعياً وان الرقم 127 مليار دولار هو الرقم الحقيقي لها (13).

المبحث الثاني

إطفاء المديونية العراقية وأثارها السياسية والاقتصادية

أولا: إطفاء المديونية العراقية :

إن التركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقيلة التي تركها النظام البائد هائلة في حجمها وأثرها ، على اية عملية تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية في العراق . ولعل المديونية الهائلة التي تقع على عاتق العراق من جراء الحروب الإجرامية والسياسات الخرقاء للنظام السابق تشكل عائقاً كبيراً أمام أية عملية نمو وتنمية اقتصادية . ولذلك سعى العراق في ظل ظروف الاحتلال وبمساعدته (الضغط عليه) للتحرك لإلغاء المديونية العراقية . التي كانت غير موفقة ولم يتم حسم حجم المديونية الحقيقية وتفريقها عن المساعدات والمنح والهبات التي أعطيت للنظام السابق من قبل دول الخليج العربي أثناء حربه مع إيران .

وعلى أية حال أصبحت المديونية واقعاً ومعظم دول العالم أطفت وألغت قسماً منها او جميعها ما عدا بعض دول الخليج و خاصةً السعودية والكويت اللتان ترفضان إلغاء ديونهما على العراق ، وهي دليلاً على مقدار التعاون بين هذه الدول والنظام البائد ، ومن المفروض إن تقوم الدولة العراقية بتقديم شكوى إلى محكمة العدل الدولية تبين مقدار التعاون بين هذه الدول والنظام السابق .

وفي ضوء عملية إطفاء وتقليل المديونية العراقية تقسم هذه الدول إلى أربع مجموعات هي(14) :

1. المجموعة الأولى دول نادي باريس * الدائنة وبلغت ديونها نحو 40 مليار دولار، وهناك من يرى ان ديون دول نادي باريس بحدود 38.9 مليار دولار.

ان ثمن المديونية كبير وله اثار وتداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية تمس سيادة الدولة وحريتها ، خاصة اذا كانت الدولة ذات بنية سياسية واقتصادية وبشرية هشة وغير مؤهلة لاستثمار الديون في التنمية كوضع الدولة العراقية الحالية التي يستشري فيها الفساد الاداري والمالي وتطالب بمديونية قديمة بذرها النظام السابق على الحروب ، فالتقارير الامريكية التي صدرت مؤخراً تؤكد على انها أنفقت اكثر من (100) مليار دولار على اعادة البناء والاعمار خلال السنوات الاربع الاولى من الاحتلال . الا اننا لم نلمس أثارها الاقتصادية الحقيقية ، فلو اضفنا اليها اموال العوائد النفطية التي تزيد على ضعفها في السنوات الست الماضية لاصبح لدينا مبلغ هائل يمكن ان يحقق خطوات ايجابية وصحيحة في بناء الدولة وخاصة اقتصادها المعطل .

فإذا كانت العوائد النفطية واموال اعادة الاعمار تقدر باكثر من (300)مليار دولار ولم تحقق تنمية وتطوراً اقتصادياً ملموساً في العراق ، فلماذا نلجأ الى مديونية جديدة صغيرة من هذه الدولة او تلك او من هذه المؤسسة او تلك .فعلى الدولة العراقية التي لجأت الى مديونية بحدود (20.5) مليار دولار من صندوق النقد الدولي واليابان او ديون بعشرات الملايين من الدولارات لا تغني ولا تسمن سوى مزيداً من الأعباء والتبعية الى الخارج . لان تصدير 2 مليون برميل نفط يومياً ، يدر على العراق اموالاً تزيد على 20.5مليار دولار شهرياً . اما اذا رفعنا سقف الانتاج وعملنا مع منظمة OPEC على رفع الاسعار سوف تتضاعف هذه العوائد وتكون اداة قوية لتمويل التنمية في العراق ،لذا ينبغي على الدولة العراقية عدم اللجوء الى نادي باريس والى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتسوية ديونها المتبقية او من اجل الاقتراض منها في المستقبل ، لان نادي باريس يعمل بشروط الصندوق والبنك الدوليين وهاتيين المنظمتين تعملان لتحقيق مصالح الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الغربية لأن أموال الصندوق والبنك معظمها لهذه الدول .**

مع ان الوضع القانوني والشكلي يدل على ان المنظمتين تعملان كلاً على حده بحيث تكون الأولى تركز على الامور المالية والقروض القصيرة الاجل والعمل على الاستقرار الاقتصادي في الدول المدينة ، والثاني مهتم بالقروض الطويلة الامد التي تهدف الى الاصلاح الهيكلي في اقتصاديات الدول المدينة، الا ان المنظمتين منذ الثمانينات مشتركتان اشتراكاً عميقاً في ازمة المديونية ، كما قام الصندوق والبنك الدوليين بإيجاد تنسيق كبير جداً ودقيق جعل الدول تتعامل معهما ، اذ تذهب الى صندوق النقد الدولي من اجل برامج الاستقرار الاقتصادي اولاً ومن ثم تنتقل الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير من اجل تطبيق شروط وبرامج الإصلاح الهيكلي (19).

ان المنظمتين تمارسان ضغطاً كبير على الدول المدينة سياسياً واقتصادياً من خلال شروطهما الكثيرة والفعالة التأثير على الدولة وبنيتها السياسية والاقتصادية ، وبالتالي تنتقل الآثار الاجتماعية وتبدأ تداعياتها تتفاعل وتتفاقم على الدولة . فللصندوق عشرة شروط أساسية يفرضها على الدولة واذا ما نفذتها تحصل على الدفعات الاخرى ، وللبنك الدولي ستة وخمسين شرطاً لكل قرض من قروض الاصلاح الهيكلي (20).

ان التنسيق بين المنظمتين جعل الدول النامية المدينة التي لا تستطيع الوفاء بشروط الصندوق لا يمنحها الحق بسحب الشرائح الاولى والثانية من البنك الدولي لقرض من اجل إصلاح هيكلي قطاعي ، ومع ان الدول النامية نجحت في وضع حضر على الارتباط التبادلي للاشتراطات بين المنظمتين ، إذ انها تعد مثل هذا النص بمثابة حشد وتنسيق ضدها . الا ان من الناحية العملية ان التنسيق بين المنظمتين موجود وفعال .

ومن الجدير بالذكر ان برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي للصندوق والبنك الدوليين لا تنفذ في الدول المدينة فقط بل تطبق على الدول التي تطلب المساعدة والعون الاقتصادي منها ايضاً . وعلى العموم ان فحوى الشروط ينصب على إجراءات نقدية ومالية واقتصادية تحوّل اقتصاد الدول إلى اقتصاد السوق من خلال خصخصة المشروعات الحكومية وتخفيف الاجور وتخفيف عدد الموظفين وتوسيع سياسة فرض الضرائب على الخدمات الحكومية والغاء الدعم للسلع الغذائية والطاقة (21).

ان المشكلة لا تكمن في تنفيذ هذه الشروط والإصلاحات المالية والنقدية والاقتصادية بل المهم إدراك هل ان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق تسمح بتنفيذها بدون أثار اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة قد يدفع ثمنها 25% من سكان العراق ، من الفقراء والشرائح المتضررة من حروب النظام البائد وسياسته الإجرامية على مدى ثلاث عقود من الزمن التي خلقت بنية اقتصادية مشلولة ومترهلة ادارياً ومعوقة ومزرية صناعياً وزراعياً وخدمياً . فالعراق يعاني من مشكلة فقدان الامن الغذائي بسبب الواقع الفني والخدمي والاقتصادي الذي يعيشه القطاع الزراعي . فمعدلات الانتاجية من جميع السلع والمحاصيل الزراعية هي الادنى في العالم .

كما ان الصناعة تحولت منذ عام 1980 الى صناعة تصب في خدمة اقتصاد الحرب وجاءت فترة الحصار التي ادت الى تعرض مكائنها ومعداتها الى الاندثار والتقادم، كما تدهورت الاوضاع الخدمية وضعفت مؤسساتها .

كل هذه الجوانب ادت الى اختلالات هيكلية تراكمت نتيجة للسياسات الاقتصادية والنقدية والمالية الفاشلة وغير الصحيحة التي كان يتبعها النظام السابق ، فمعظم المؤسسات الاقتصادية

الانتاجية والخدمية كانت تشكل عبأ على الدولة لانها تعتمد على الدعم الحكومي الكبير ولم تكن عوناً للاقتصاد ومصدراً للتمويل والتنمية ولهذا لم يتمكن النظام من سداد ديونه او الفوائد والاقساط المترتبة عليها منذ تراكمها في بداية ثمانينات القرن العشرين ، نستنتج مما تقدم ان الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية للعراق سوف تثقل كاهل البلد بمزيد من النتائج والاثار السلبية لسياسات وإصلاحات وشروط البنك والصندوق الدوليين والتي من ابرزها وأخطرها ما يأتي :

1. الاثار السياسية :

تتمثل الاثار السياسية والجيوبولتيكية للمديونية عندما تخفق الدولة في تسديد الديون واقساطها وفوائدها ، لان هذا الاخفاق سيجرها الى جدولة ديونها عن طريق الصندوق والبنك الدوليين اللذين يفرضان شروطاً اقتصادية متشددة من اجل ان تستطيع الدول تحقيق الاصلاح الاقتصادي والهيكلي ، لكي تتمكن من خلال تقليل العجز في الموازنة وزيادة الايرادات من خلال السياسات الضريبية وتقليل الدعم وكل هذه إجراءات لها تداعيات اقتصادية واجتماعية تنعكس على الواقع السياسي و تجعله يواجه مشاكل اجتماعية بسبب تزايد اعداد الفقراء وتفاقم البطالة وارتفاع الاسعار للسلع الغذائية والرئيسية .

ان هذه التداعيات وخاصة موضوع الغذاء وارتفاع اسعار السلع الغذائية سوف لن يجعل الجياع ينتظرون الموت ولهذا سوف تدب الاضطرابات الجماهيرية والاحتجاجات الشعبية والعنف السياسي كما حصل في كثير من الدول التي مارست الاصلاح الاقتصادي والهيكلي وفق شروط الصندوق والبنك الدوليين(22). ان تدفق الاموال من الخارج او عن طريق المديونية الجديدة او من السياسات الضريبية يؤدي الى استشراء الفساد المالي والإداري في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي التي يتزامن معها الانفتاح والديمقراطية ومزيد من الحريات التي تسهل على الفاسدين تحقيق مآربهم ، ولعل ما حصل في السنوات الماضية من تسرب مبالغ طائلة وعدم إمكانية إحالة المفسدين الى العدالة من مسؤلين حكوميين كبار فروا الى خارج البلد خير مثال على ذلك .كل هذا يعوق العمل السياسي وينعكس سلباً على الوضع السياسي والعملية السياسية الفتية في العراق . ولهذا ينبغي على الدولة ان تحارب الفساد باعتباره سبباً لضياع الاموال وتبديدها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ان ما كتب من تقارير امريكية عن ضياع وتبدد اكثر من (100) مليار دولار انفقتها على الاعمار في العراق بسبب الفساد الإداري وسوء ادارة هذه الاموال وخاصة من قبل الامريكان نفسهم خير دليل على هذه المشكلة.

كما ان بلداً يعاني ظروف سياسية غير مستقرة وكم هائل من الديون فضلاً عن الظروف الامنية المضطربة والهشة ، كلها هواجس سياسية تقلق المسؤولين العراقيين سياسياً واقتصاديا لانها

تصعب فرصة العراق على جذب الاستثمارات الاجنبية (الدولية و الاقليمية) . وتصعب فرصة الحصول على المساعدات سواء كانت مالية او تكنولوجية وتقنية بسبب هذه الظروف الصعبة .

2. الاثار الاقتصادية :

ان رفع الدعم المالي الذي تقدمه الدول لكثير من السلع الغذائية والخدمات الضرورية سوف ينعكس سلباً على الشرائح الاجتماعية الفقيرة وسيزيدها فقراً ومعاناة ، فعلى سبيل المثال ان رفع الدعم عن البطاقة التموينية سيؤدي الى تعرض ملايين العراقيين الى معاناة كبيرة في مجال الحد الادنى من متطلبات المعيشة ، كما ان رفع الدعم عن كثير من المنتجات المحلية سيؤدي الى ارتفاع اسعارها بشكل كبير مما ينعكس على الشرائح الفقيرة في المجتمع . كما ان تخفيض الاجور وتخفيض عدد الموظفين سيؤدي الى المزيد من البطالة وتفاقم اعدادها في العراق بسبب الظروف الأمنية المتردية في ظل سياسات الاحتلال التي قوضت الامن والاستقرار في البلد .

ان ما تبقى من مديونية العراق يعد من اكبر المديونيات في العالم من حيث كونها تفوق حجم الناتج المحلي الاجمالي للعراق باكثر من 100% وهي بذلك تشكل معوقاً اقتصادياً لاي عملية تنمية في ظل الظروف المالية والنقدية التي يعيشها العراق في ظل تراجع اسعار النفط وضعف الامكانيات المالية والفنية في رفع معدلات الاستثمارفي هذا القطاع الحيوي الذي يحتاج الى عشرات المليارات من الدولارات لكي يتمكن العراق من رفع معدلات انتاجه الى مدى يتراوح بين (3-4) مليون برميل يومياً ، وهو طموح متواضع للعراق ، ويعاني صعوبة مالية وفنية من تنفيذه لان القطاع النفطي العراقي يعاني من مشاكل كبيرة في بنيته التحتية وخاصة في مجال النقل والإنتاج .

ان هذه الظروف تجعل العراق يعيش هاجس تأثير المديونية عليه اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، مما يتطلب العمل الحثيث لالغاء الديون المتبقية وخاصة الخليجية التي كانت عبارة عن مساعدات ومنح اعطيت للنظام السابق لادامة ماكنته الحربية ضد ايران للمدة من 1980- 1988 . فضلاً عما تطالب به الكويت من تعويضات هائلة وهي تركات النظام السابق ومعظمها غير مشروعة ، لذا نرجوا من الدولة ان تكون فعالة في الضغط على الكويت لالغائها والاكتفاء بما اخذت لحد الان .

معالجة المديونية :

ان المديونية العراقية هي حالة مختلفة عن مديونية العالم الثالث لانها انفقت على الحروب والاسلحة والبرامج السياسية الامنية التي خدمت النظام البائد ، ولم تستثمر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

في العراق والوقوف بالمرصاد للفاسدين والمفسدين الذين يسرقون ويهربون الأموال العراقية الى الخارج ويهربون ورائها ، أنها مسؤولية شعبية قبل إن تكون حكومية ورسمية .

ثالثاً: العمل الحثيث بكل الطاقات السياسية والدبلوماسية على إطفاء الديون العراقية المتبقية وخاصة الخليجية التي قدمت للنظام السابق على شكل مساعدات وإعانات حربية، وكذلك الديون الأخرى الناتجة عن شراء الأسلحة والاعتدة لان الشعب العراقي لم يعلم بها ولم تكن له مصلحة بها سوى حصوله على الموت والعوق والجوع وتسلط النظام البائد عليه .

ونضم صوتنا إلى جانب الجهات الأكاديمية والسياسية التي تطالب بعقد مؤتمر دولي سياسي وقانوني يعالج موضوع المديونية والتعويضات لإطفائها ولحصول العراق على تعويضات من الأنظمة التي دعمت النظام السابق ومدت سلطات حكمه الظالم للشعب العراقي . والاعتداء على جيرانه العرب وغير العرب ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين فرضتا حصاراً ظالماً على الشعب العراقي وليس على النظام ، فعندما حان انهياره اقتصاديا سنة 1995 بادرت بريطانيا وبدعم من الولايات المتحدة على إصدار قرار مجلس الأمن النفط مقابل الغذاء والدواء والذي دعم النظام ومده بالأموال واخذ يتلاعب بالسلع الغذائية ويهربها إلى الخارج أو يبيعها في الأسواق المحلية لإنفاقها على أجهزته الأمنية والقمعية .

كما إن الولايات المتحدة وفي عام 1991 ساهمت في قمع الانتفاضة الشعبانية المباركة ، بعد ان أذنت لقوات النظام السابق بالتحرك من بغداد وضواحيها الى قمع الانتفاضة في وسط وجنوب العراق لأسباب وحسابات إستراتيجية أمريكية ، في حين منعته من التقدم واستخدام قواته في إقليم كردستان لان لديها حسابات وإستراتيجية خاصة في هذه المنطقة.

وعلى الدول العربية التي مدت النظام معنوياً ومادياً وخاصة السعودية والكويت تقديم الاعتذار للشعب العراقي وتعوضه عن ما سببته من أذى له خلال دعمها للنظام السابق خلال حرب الخليج الأولى وليس المطالبة بهذه المساعدات على أنها ديون بذمة الدولة العراقية .

كما ينبغي العمل على إلغاء القرارات الصادرة من مجلس الأمن بحق العراق جراء غزوه الى الكويت وخاصة قرارات اقتطاع نسب من عوائد النفط العراقي كتعويضات الى الجهات المتضررة من الغزو .

الهوامش :

1. اشفق خلفان ويريان توماس وجف كنك، مقدمة في مبدأ الديون المقيتة ، ترجمة مركز العراق للابحاث ، ط1، بغداد ، 2007 ،ص15-17.
2. همام الشماع ، المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، سلسلة كتب العراق للدراسات -3- بغداد ،ص 27.
3. وجيه العلي ، مستقبل ديون العراق الخارجية بين الاطفاء والتسديد ، جريدة المؤتمر، العدد 1707 ، الاثنين ، كانون الاول،2008،ص6.
4. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1994، ص 231.
5. محمد علي الرمضان ، السياسة السكانية الجديدة في الكويت ، الاسكو، النشرة السكانية ، العدد 43، 1995 ، ص 31
6. وجيه العلي ، مصدر سابق ،ص6.
7. عبد الرسول عبد جاسم ، نحو تقويم الاقتصاد العراقي ، مجلة المستقبل ، العدد 3، صيف 2006، بغداد 2006، ص102.
8. رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، الاهمية الستراتيجية للنفط العربي دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى قسم الجغرافية كلية الاداب جامعة بغداد ،2003 ، ص 87.
9. احمد محمود ابو الرب ، تحديات التنمية في الوطن العربي ،ط2، عمان ،1989،ص88.
10. همام الشماع ، مصدر سابق ص 27-29.
11. اونراوزلو ، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ، ترجمة مركز العراق للابحاث ،ط1، شركة الحوراء للتجارة والطباعة والنشر ، بغداد 2006،ص 102.
12. المصدر نفسه ، ص 104 .
13. مقابلة شخصية مع السيد معاون محافظ البنك المركزي العراقي الاستاذ الدكتور احمد بريهي يوم 17 اذار 2009 وذلك على هامش محاضرة القاها في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية ، وبعد الاستفسار منه عن حجم المديونية العراقية قال انه يعتمد الرقم 127 مليار دولار في دراسته .
14. عبد الرسول عبد جاسم ، مصدر سابق ،ص 103.

* نادي باريس الاقتصادي : هو مجموعة غير رسمية من الممولين من (19) دولة من اغنى دول العالم (الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة، اليابان، النمسا،بلجيكا، فرنسا ،روسيا،المانيا، ايطاليا،استراليا كندا،الدنمارك،فنلندا،ايرلندا، هولندا، النرويج، اسبانيا، السويد، سويسرا) وهذه الدول تقدم الخدمات المالية مثل اعادة جدولة الديون وتخفيف عبئ الديون والغاء الديون على الدول بعد ان تكون الحلول البديلة قد فشلت ، ويجتمع النادي كل ستة اسابيع في باريس ، وتسعى الدول الاعضاء في نادي باريس الى ايجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها ، والتزمت بتنفيذ الاصلاحات اللازمة لتحسين وضعها الاقتصادي والمالي ، وهذا يعني من الناحية العملية ضرورة ان يكون للدولة المدينة برنامج مع صندوق النقد الدولي مدعوم باتفاق مشروط.

15.اونراوزلو، مصدر سابق ،ص 102.

16.المصدر نفسه ،ص 103-104.

17.وجيه العلي ، مصدر سابق ،ص6.

18.المركز الوثائقي والمعلوماتي ، العراق البلد الاكثر مديونية مابين البطالة والاستثمار ، الاربعاء 3ايلول 2008 ،ص2،عن : www.annabaa.org\\

* * ان عدد اعضاء صندوق النقد الدولي عندما باشر مهامه سنة 1974 نحو 49 عضواً ويقارب عدد الاعضاء سنة 2001نحو 200 عضو، اما البنك الدولي للانشاء والتعمير فعدد أعضائه سنة 2001 نحو 183 دولة اكتتبوا بأسهم قيمتها نحو(189،5) مليار دولار ومن الجدير بالذكر ان اسهم الصندوق والبنك تسيطر عليها الدول المتقدمة : لمزيد من المعلومات ينظر : بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 2003، ص 175-209.

19. جاك .ج ، بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة ، ترجمة احمد منبت مراجعة فايزة حكيم ،ط1، القاهرة ، 2001،ص 24-25.

20. بسام الحجار ، مصدر سابق ، ص 25-26.

21. للاطلاع على هذه الشروط والسياسات لطفاً انظر :

- بلقيس ابو اصبع ، سياسات صندوق النقد الدولي واثارها على الاوضاع في اليمن ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، اوراق يمانية ، صنعاء ، 1999، ص 12-24.
- جاك ،ج، بولاك ، مصدر سابق ، ص 57-61.

22. بلقيس ابو اصبع، مصدر سابق ، ص 26-28.

Abstract:

Facing developing countries ،among other problems، including indebtedness arising from the imbalance in the economic structure of the state because of the failure of economic development plans as well as the lack of funding for the development of economic sectors contributing to the Gross Domestic product has .

Indebtedness have political implications and economic effect the sovereignty and independence of the state and this applies tolary ،which is subjected to external pressure because of the enormous debt that he inherited from the former regime .

Adding to the aggravation of lraqi debt is unstable political situation as well as the deterioration of the economic situation which need to be repaired the development .

Should also stay away from borrowing policy for the state as a shackle and weaken its strength .